

الأداء المالي

نشرة خاصة تصدرها وزارة المالية عن الربع الأول من عام 2024م

أبريل 2024م

(بيانات مبدئية)

حتى نهاية الربع الأول 2024م



حتى نهاية الربع الأول 2023م

1,014

متوسط الإنتاج (ألف برميل يوميا)

نسبة التغيير

(-5%)

1,063

83

متوسط سعر النفط (دولار أمريكي/برميل)

نسبة التغيير

(-2%)

85

1,688

صافي إيرادات النفط (مليون رع)

نسبة التغيير

(-1%)

1,707

سداد مستحقات القطاع الخاص
المستلمة عبر النظام المالي
مكتملة الدورة المستندية.

أكثر من
206
مليون ريال عماني

حجم الدين العام بنهاية الربع
الأول من عام 2024م مقارنة بنحو
(15.3) مليار ريال عماني بنهاية عام
2023م.

15.1
مليار ريال عماني

RO

RO

الإيرادات

شهدت الإيرادات العامة للدولة انخفاضاً بنحو (12%) حتى نهاية الربع الأول من عام 2024م مسجلة نحو (2,826) مليون ريال عماني، مقارنة بتسجيل (3,217) مليون ريال عماني بذات الفترة من عام 2023م؛ ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى انخفاض صافي إيرادات النفط والغاز والإيرادات الجارية.

مليون ريال عماني

البيان (حتى نهاية الربع الأول)	2024	2023	نسبة التغير
صافي إيرادات النفط	1,688	1,707	(1%)
صافي إيرادات الغاز	444	720	(38%)
الإيرادات الجارية	691	787	(12%)
الإيرادات والاستردادات الرأسمالية	3	3	0
إجمالي الإيرادات	2,826	3,217	(12%)

وفيما يلي أهم بنود الإيرادات:

01 صافي إيرادات النفط: انخفض صافي إيرادات النفط حتى نهاية الربع الأول من عام 2024م بنسبة (1%) مسجلاً نحو (1,688) مليون ريال عماني مقارنة بتحصيل (1,707) مليون ريال عماني حتى نهاية الربع الأول من عام 2023م. وبلغ متوسط سعر النفط المحقق نحو (83) دولار أمريكي للبرميل وبلغ متوسط كمية إنتاج النفط نحو (1,014) ألف برميل يوميًا.

02 صافي إيرادات الغاز: انخفض صافي إيرادات الغاز بنهاية الربع الأول من عام 2024م بحوالي (38%) مسجلة نحو (444) مليون ريال عماني مقارنة بتسجيل (720) مليون ريال عماني في الفترة ذاتها من عام 2023م؛ ويعزى ذلك إلى تغير منهجية تحصيل إيرادات الغاز.

03 الإيرادات الجارية: انخفضت الإيرادات الجارية المحصلة حتى نهاية الربع الأول من عام 2024م بنحو (96) مليون ريال عماني، إذ بلغت نحو (691) مليون ريال عماني مقارنة بتحصيل (787) مليون ريال عماني في الفترة ذاتها من عام 2023م.

الإنفاق

بلغ الإنفاق العام حتى نهاية الربع الأول من عام 2024م نحو (2,664) مليون ريال عماني، منخفضاً بمقدار (103) مليون ريال عماني أي بنسبة (4%) عن الإنفاق الفعلي للفترة ذاتها من عام 2023م. وفيما يلي أبرز بنود الإنفاق:

مليون ريال عماني

البيان (حتى نهاية الربع الأول)	2024	2023	نسبة التغير
المصروفات الجارية	1,978	2,027	(2%)
المصروفات الإنمائية	200	117	71%
مصروفات ونفقات أخرى	486	273	78%
إجمالي الإنفاق	2,664	2,767	(4%)

وفيما يلي أبرز أوجه الإنفاق:

01 المصروفات الجارية: بلغت المصروفات الجارية للوزارات المدنية نحو (1,978) مليون ريال عماني منخفضة بنحو (49) مليون ريال عماني مقارنة بنحو (2,027) مليون ريال عماني في الربع الأول من عام 2023م.

02 المصروفات الإنمائية: بلغت المصروفات الإنمائية للوزارات والوحدات المدنية نحو (200) مليون ريال عماني، بنسبة صرف بلغت (22%) من إجمالي السيولة الإنمائية المخصصة لعام 2024م والبالغة (900) مليون ريال عماني.

03 المساهمات والنفقات الأخرى: بلغت جملة المساهمات والنفقات الأخرى نحو (486) مليون ريال عماني، مرتفعة بنسبة (78%)، مقارنة بتسجيل (273) مليون ريال عماني بذات الفترة من عام 2023م. ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى تطبيق منظومة الحماية الاجتماعية، وقد بلغ دعم المنظومة والمنتجات النفطية حتى نهاية الربع الأول من عام 2024م نحو (140) مليون ريال عماني و (72) مليون ريال عماني على التوالي. كما بلغ التحويل لبند مخصص سداد الديون نحو (100) مليون ريال عماني.

سداد مستحقات القطاع الخاص

سددت وزارة المالية بنهاية الربع الأول من عام 2024م أكثر من (206) مليون ريال عُماني مستحقات مدفوعة للقطاع الخاص المستلمة عبر النظام المالي مكتملة الدورة المستندية.

سداد الدين العام

تمكنت الحكومة من سداد عدد من الالتزامات المالية المستحقة خلال الربع الأول من عام 2024م، إذ بلغ حجم الدين العام نحو (15.1) مليار ريال عُماني بنهاية مارس 2024م، مقارنة بـ (15.3) مليار ريال عماني المسجل بنهاية عام 2023م أي بانخفاض بلغ نحو (188) مليون ريال عماني.



الاقتصاد العالمي

أشارت توقعات صندوق النقد الدولي في تقريره (آفاق الاقتصاد العالمي) الصادر في أبريل 2024م، إلى استمرار نمو الاقتصادي العالمي بنسبة (3.2%) خلال عامي 2024م و2025م أي بنفس الوتيرة في عام 2023م. ومن المتوقع أن تشهد الاقتصادات المتقدمة ارتفاعاً طفيفاً في النمو من (1.6%) في عام 2023م إلى (1.7%) في عام 2024م و(1.8%) في عام 2025م. بيد أن اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ستشهد تباطؤاً محدوداً من (4.3%) في عام 2023م إلى (4.2%) في عامي 2024م و2025م.

أسواق النفط العالمية

وفقاً لتقرير توقعات الطاقة قصير الأجل الصادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في أبريل 2024م، من المتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت الفوري (90) دولار أمريكي للبرميل في الربع الثاني من عام 2024م، مرتفعاً بواقع (2) دولار أمريكي للبرميل عن توقعات تقرير مارس، وبمتوسط (89) دولار أمريكي للبرميل في عام 2024م.

الاقتصاد المحلي

أشارت بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات الواردة في (النشرة الإحصائية الشهرية) الصادرة في إبريل 2024م، بأن الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان بالأسعار الثابتة بنهاية عام 2023م بلغ نحو (38,276) مليون ريال عماني، مرتفعاً بنسبة (1.3%) مقارنة بتسجيل (37,781) مليون ريال عماني بنهاية عام 2022م.



إدارة الالتزامات المالية وخفض الدين العام

رحلة التعافي والنمو نحو الاستدامة

شهد ملف الدين العام خلال الفترة المنصرمة تطورات إيجابية، فقد نجحت سلطنة عمان في تقليص حجم الدين العام من أجل خفض عبء خدمة الدين العام وتقليل مخاطره؛ وجاء ذلك نتيجة استمرار تنفيذ العديد من الإجراءات والمبادرات الحكومية التي ساهمت في ترشيد ورفع كفاءة الإنفاق، وزيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية، بجانب ارتفاع أسعار النفط وتوجيه جزء من الإيرادات الإضافية المحققة لسداد القروض الحكومية، فضلاً عن الإدارة الحكيمة للالتزامات المالية والمتمثلة في:



إصدار مكوك وسندات محلية
للتداول في بورصة مسقط
بكلفة منخفضة نسبياً



سداد قروض عالية الكلفة
واستبدال بعضها بقروض ذات
كلفة أقل

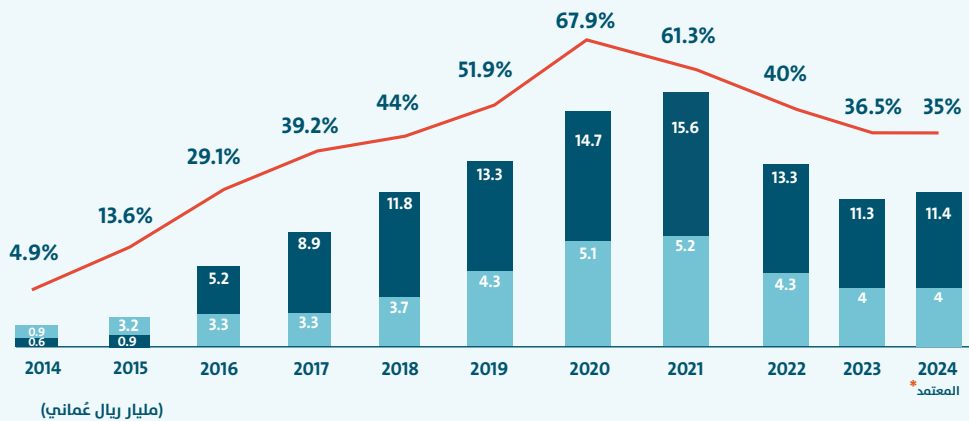


إعادة شراء بعض السندات
السيادية بأقل من قيمة
إصدارها

خلال الربع الأول من عام 2024 أصدرت وزارة المالية بالتعاون مع البنك المركزي العماني الإصدار الـ 69 من سندات التنمية الحكومية، بقيمة 100 مليون ريال عُمانِي.

تطور الدين العام في سلطنة عمان

ارتفع الدين العام لسلطنة عمان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 4.9% في عام 2014م إلى نحو 29.1% في عام 2016م واستمر ارتفاع الدين العام ليصل في عام 2020م إلى ذروته، مشكلاً 67.9% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من تذبذب أسعار النفط إلا أن سلطنة عمان نجحت في تقليص الدين العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 36.5% في نهاية عام 2023م، ولا تزال الحكومة مستمرة في خفض حجم الدين العام عبر توجيه جزءاً من الإيرادات المالية الإضافية.



— نسبة إجمالي الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي — الدين المحلي — الدين الخارجي — في حالة الاقتراض لظيفة العجز

إدارة الالتزامات المالية وخفض الدين العام

رحلة التعافي والنمو نحو الاستدامة

أبرز ما تم في إدارة الالتزامات المالية حتى نهاية الربع الأول من عام 2024م:



*غير شامل لأذونات الخزينة

نتائج وآثار ملموسة

إن الجهود الحكومية الرامية إلى خفض حجم الدين العام والتقليل من آثاره على النمو الاقتصادي للدولة؛ أسهمت بشكل مباشر في رفع التصنيف الائتماني وتحسين النظرة المستقبلية لسلطنة عُمان، إذ أشادت وكالات التصنيف الائتماني الدولية بالجهود الحكومية في إدارة التزاماتها المالية، وخفض حجم الدين العام، ويوضح الشكل أدناه التصنيف الائتماني الحالي لسلطنة عمان:



وتلتزم وزارة المالية بوضع الخطط المالية اللازمة لتحسين الأداء المالي وتقوية المركز المالي والدفع بعجلة التنمية الشاملة وتحفيز النشاط الاقتصادي، إذ يعد ملف الدين العام وتقوية المركز المالي لسلطنة عمان من أبرز أولويات وزارة المالية التي تنسجم مع أولويات رؤية عمان 2040.

www.mof.gov.om